



الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريدي: ٤٤٥١١
ت: ٣٤٩٦٩٥ - ٣٠٢٧٥٩

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

السادة / البورصة المصرية

حبة طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

تحريراً في / / ٢٠٢٣



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام،،،

تميلى

الوكيل الأول
مدير الإدارة

عمر مختار السيد
١١٥
٢٠٢٣

(محاسب / عمرو مختار السيد)

تحريراً في ١٥ / ٢ / ٢٠٢٣
أحمد



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن شرق الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية (١) لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص

(١) تم اعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩.

المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥٦,٧٢٧ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨,٣٢٧ مليون جنيه خلال الفترة المثلثة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٨,٤ مليون جنيه، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، إيرادات وأرباح أخرى، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٥,٠٦٨ مليون جنيه وبنسبة ٦١,٨٢% من الربح المُحقق.

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط.

- ما زال لم يتم توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ والخاص بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. فضلاً عن عدم قيام الشركة بتوثيق بعض محاضر مجلس الإدارة منذ يونية ٢٠٢٠ حتى تاريخه وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لإنهاء توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المؤرخ ٢٠٢١/١١/٢، وموافاتنا بأسباب عدم تقديم محاضر مجلس الإدارة عن المدة المذكورة للتوثيق والاعتماد.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ صافي تكلفتها نحو ١٠٠,٣٦٥ مليون جنيه، وكذا التكوين الاستثماري، المخزون، النقدية بالخزينة والبالغ قيمهم نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه، ٢١,٤٢٤ مليون جنيه، ٧٩٦ ألف جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ الأمر الذي لم تتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز
المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- تم تعليية الأصول الثابتة خلال الفترة بنحو ٧,١٤١ مليون جنيه وقد تضمنت الآتى:

• نحو ٥,٩٩٢ مليون جنيه قيمة عدد ٢ منخل جديد بمطحن السويس.

• نحو ٠,٤١٦ مليون جنيه قيمة ٤٣٠ متر كابل بميت غمر.

ولم تقم الشركة باستبعاد قيمة الأصول المستبدلة الأمر الذي أدى إلى تضخم الأصول
الثابتة بتكلفتهم رغم استبعادها.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى هذا الشأن باستبعاد الأصول المستبدلة.

- تم تعليية الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ بنحو ١٢,٦٤٥ مليون جنيه خلال الفترة
(نحو ٥٨١ ألف جنيه بالأصول الثابتة، نحو ١٢,٠٦٤ مليون جنيه بالمشروعات تحت
التنفيذ) وذلك بالخطأ حيث أنها تمثل ضريبة القيمة المضافة على الأصول المشتراة
والواجب تحميلها على حساب مصلحة الضرائب وذلك وفقاً لنص المادة (٢٨ مكرر) من
القانون (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، حيث درجت الشركة على هذا.

ويتصل بذلك أن الشركة تحملت ضريبة قيمة مضافة بسعر ١٤% بدلاً من سعر ٥% على
الألات والمعدات الواردة من الخارج والخاصة بخطوط الإنتاج طبقاً لما تقضى به المادة
رقم (٣) من القانون السالف ذكره وكذا قرار وزير المالية رقم (٢١٢) لسنة ٢٠٢٢ فى
هذا الخصوص الأمر الذي كبد الشركة نحو ١٠ مليون جنيه (قيمة الفرق بين سعري
الضريبة) خلال فترة الفحص فقط تحملتها الشركة بالزيادة وحُملت على أصولها.

يتعين بحث ما سبق وحصر كافة الحالات المثيلة واستبعاد قيمة تلك الضريبة من قيمة
أصول الشركة وتحميلها على حساب مصلحة الضرائب ومراعاة إجراء التعديلات الواجبة فى
قيمة أهلاك تلك الأصول والعمل على تسوية تلك المبالغ مع مصلحة الضرائب والجهات
المختصة.

- تبين وجود العديد من الأصول الثابتة انتهى عمرها الافتراضي أو قارب على الإنتهاء وما
زالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠)
الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن تلك الاصول.

يتعين دراسة ما تقدم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- رغم وقف العمل بمطحن السنانية بدمياط منذ أبريل ٢٠٢٢ وذلك لتطويره وفك وتشوين الخط القديم وذلك بناء على قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٣/١٦ وقرار الرئيس التنفيذي في ٢٠٢٢/٤/٢ إلا أنه لم يتم اتخاذ قرار تكهين واستبعاد تلك الأصول والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية نحو ٦ مليون جنيه.

يتعين اتخاذ القرار اللازم بتكهين الخط الإنتاجي المشار إليه واستبعاده حتى تظهر أصول الشركة على حقيقتها.

- تضمن حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٢٥,٦٥٠ ألف جنيه (مباني) مُرحل منذ أكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٣٣,٦٥٠ ألف جنيه تحت مسمي مشمعات، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة المنصورة، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة الإسماعيلية).

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بموقف تلك المبالغ المُرحلة منذ أكثر من عام.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٩٦,٢٧٨ مليون جنيه تبين بشأنها الآتي:

* نحو ٩٢,٣٣٤ مليون جنيه قيمة معدات والتركيبات التي تم استيرادها لعملية إحلال وتجديد مطحن السنانية بقدرة ٣٠٠ طن قمح/يوم والتي وردت خلال الفترة من مايو حتى سبتمبر ٢٠٢٢ وتم اضافتها لمخازن الشركة الأمر الذي كان يستوجب معه تعليية تلك القيمة لحساب التكوين الاستثماري.

فضلاً عن باقي القيمة المستحقة للمورد الأجنبي (البالغ نسبتها ١٠% من قيمة المعدات الواردة) البالغة نحو ١٠,٢٥٠ مليون جنيه وذلك وفقاً لأسعار الصرف في تاريخ تنفيذ بنود العقد والتي لم يتم تعلييتها ضمن حساب التكوين الاستثماري والمستحقة للمورد (دائنو شراء أصول).

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ذلك.

* نحو ٥٨٥,٥٧٨ ألف جنيه الدفعة المُقدمة من قيمة إعتقاد مستندي لشراء عدد ٦ سلندر لمطحن سندوب بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة من شركة أوكريم الإيطالية بقيمة إجمالية قدرها نحو ١٦٤ ألف يورو - فوب - أي ميناء أوربي بناءً على المناقصة العامة رقم (٢٢) في يوليو ٢٠١٩ من خلال التحويل المباشر وعلى أن تُسدد ٢٠% كدفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان بنكي بذات القيمة بمدة توريد ثلاثة أشهر من تاريخ تاريخ الدفعة المُقدمة في ٢٠/١١/٢٠٢١، وتداولت المراسلات بين الشركة ووكيل شركة أوكريم الإيطالية بشأن تأخر الشحن لعدة ظروف، وفي مارس ٢٠٢٢ طالب المورد بضرورة فتح إعتقاد مستندي في ضوء قرارات الحكومة المصرية، وتم موافقة المجلس على فتح إعتقاد مستندي وتعديل بعض شروط الشحن ، إلا أنه لم يتم فتح الإعتقاد المستندي حتى تاريخ الفحص في فبراير ٢٠٢٣.

يتعين بحث ودراسة جميع ما سبق مع موافقتنا بما تم في هذا الشأن وبيان العائد على المال المستثمر في تلك السلندرات حيث أنها خاصة بمناقصة عامة منذ يوليو ٢٠١٩ أي منذ أكثر من ثلاث سنوات مع ضرورة إعادة النظر في دراسة جدوى الاستمرار في تنفيذ تلك الأعمال.

* نحو ٣٠٠ ألف جنيه تحت مسمى المركز القومي لبحوث الإسكان قيمة ما تم سداده لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " عن مراجعة عملية إعادة تأهيل مباني مطحن السادات بدمياط والمُسندة لشركة الأشقاء للمقاولات منذ بدايتها وتحديد المسؤولية بشأنها وفقاً لقرارات مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٩/٢٩، ١٠/٣١، ٢٠٢١/١١/٢٨، وصحته التحميل على مصروفات الفترة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات، ويتصل بما سبق من أن الإحتياطيات تضمنت نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطي يستثمر في سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ١٨/١٠/٢٠٢٢ بدراسة

ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب هذا الفرق.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة ببحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.

بلغ المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢,١٧٨ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط.

ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٧) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتي تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح في تحميل تكلفة المخزون في حالات بنود المخزون ".

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة آخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بعمل دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي ، حيث ما زالت ملاحظتنا قائمة من ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٤٠١,٢١٣ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بما يعادل حوالى ٣٩٢,٢١٠ ألف طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائى المعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة

بالشركة - بفارق قدره حوالى ٩ آلاف طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٤,٤ ألف طن فقط بفارق قدره حوالى ٤,٦ ألف طن.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة ووضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٦,٦٦٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المُصرف من الأصناف الواردة لما لذلك من أثر مباشر على نتائج أعمال الفترة.

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدهم المدينة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٧,٠٧٣ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- لم يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية (الأسهم) والبالغة نحو ١,٤٨٨ مليون جنيه حيث تم التقييم طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحته نحو ٢,٣١٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار فى نهاية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢٩ وبفارق قدره ٨٢٤ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإثبات تلك الاستثمارات بالقيمة السوقية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) فقرة (٢٥).

- بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو ٧,٦٥٩ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقعة البالغة نحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه (منها نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه بحساب العملاء، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقعة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى).

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات، وتطبيق الفقرة رقم (٥,٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية.

بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها) نحو ١١٢,٩٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نوافق بدراسة لتلك المخصصات، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٣,٨٩٣ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية.

* بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥ ورد للشركة مطالبة بالسداد من مصلحة الضرائب المصرية عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥١,١١١ مليون جنيه ومُسدّد عنها مبلغ نحو ٤٦,٤٠٤ مليون جنيه بفارق قدره ٤,٧٠٧ مليون جنيه ومُكون عنها مخصص بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٧٩٣ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ٧٩٣ ألف جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها.

- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٣٨,٨٨٠ مليون جنيه ونسبة ١٣٦% من المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى وبالغة نحو ٢٨,٥٨٩ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وقد تضمن المخصص مبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه لمقابلة الدعاوي الخاصة بورثة أحمد محمد صالح ووفقاً لبيانات القطاع القانوني وما تم عرضه بمجلس إدارة الشركة فإن الشركة أصبحت ليست خصم في النزاع وعليه إنتفي سبب تكوين المخصص.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل التعلية لمخصصات انتفي الغرض منها حتى لا يمثل احتياطي سري.

- بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٥٠,١٥١ مليون جنيه منها:

* نحو ٨,٧٨٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ٨,٧٧٣ مليون جنيه، في حين لم ترد أي مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية حتى تاريخ الفحص في فبراير ٢٠٢٣.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بإعادة دراسة المخصص وزيادة الرقابة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.

* نحو ٣٧,٨٧١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.

ونشير في هذا الصدد إلى صدور قرار لجنة الطعن رقم ٢٠٢١/٢٢٦ بجلسة ٢٠٢٢/٢/٢٧ والذي تضمن أحقية الطاعن (الشركة) في بعض المبالغ وعدم أحقيتها في البعض الأخر.

وقد قامت هيئة قضايا الدولة فرع الشرقية بإخطار الشركة بصحيفة طعن ضريبي على قرار لجنة الطعن مُقدم من السيد/ وزير المالية والسيد/ رئيس المركز الضريبي لكبار الممولين، بناءً على خطأ لجنة الطعن بتخفيض الفروق الضريبية بالنسبة لتكلفة الطحن وعمولة تسويق النخالة الخشنة الأمر الذي قامت الشركة عليه بإعادة دراسة المخصص وفقاً لقرار لجنة الطعن وطعن وزارة المالية عليه ورأت أن يكون المخصص بنحو ٣٧,٨٧٠ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق بأن الشركة قد قامت بسداد مبلغ نحو ٦٩,٥٦٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ضريبة مبيعات وقيمة مضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر خصماً من المخصص وهي محل دعاوي قضائية ما زالت متداولة.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني للطعون المقدمة من وزارة المالية وإحتمالات الكسب أو الخسارة حتى يمكن الحكم على مدي صحة المخصص المُكون خاصة مع صدور قرار لجنة الطعن السابق لصالح الشركة.

- بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٤١,٧٩٣ مليون جنيه (دائن)، نحو ٣٩٥,٥٩٢ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٣٨٢,٢٢٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٦٢,٢٧٠ مليون جنيه.

- أسفرت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٨/١٥ على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ والمُشار إليها بتقريرنا رقم ١٤٠ في ٢٠٢٢/٩/١٢ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة في ذات التاريخ وكذلك تقريرنا علي القوائم المالية الدورية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتحفظ الشركة على مصاريف الغزيلة بقيمة قدرها ٢٥٥ ألف جنيه، وأغفال المطابقة على تحفظات بالسنوات السابقة مما أدى إلى ظهور فروق لصالح الشركة بنحو ١٢,٩٧٢ مليون جنيه وفروق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٣ مليون جنيه وكانت الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٢/١٠/١٨ قد أوصت بتشكيل لجنة لبحث الخلافات الخاصة بالهيئة العامة للسلع التموينية وهذا ما لم يتم حتى تاريخه.

ويتصل بما سبق تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الآخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز، وقد تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة على أرصدها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

وقد ورد برد الشركة على تقاريرنا سألقة الذكر من أنه سيتم تشكيل لجنة لفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وهو ما لم يتم.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل، مع ضرورة موافقتنا بما تم بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق وإدراج التحفظات لصالح الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات المبالغ التالية:

* مبلغ نحو ١,٥٧٢ مليون جنيه ضرائب قيمة مُضافة لم نتحقق من صحة المبلغ وتفصيله.

* مبلغ نحو ٣,٣٥٩ مليون جنيه ضرائب عامة مُرحل منذ عدة سنوات.

* مبلغ نحو ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات.

يتعين بدراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة مُرحلة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالالتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. ويتصل بما سبق من أنه في ٢٠١٩/١٢/٢٢ ورد للشركة قرار لجنة الطعن رقم ٢٠١٨/٢١٧ عن السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي تضمن في نهايته البند رقم (٦) أن هناك مبالغ تؤول للدولة مادة ١٤٧ مصادرة تأمينات.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه باسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها

في ١٨/١٠/٢٠٢١ بدراسة هذه الأرصدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.

- تم تحميل حساب الأجور بند المكافآت بمبلغ ١٣,٢٧٠ مليون جنيه (مبلغ ١١,٢٧٠ مليون جنيه أجور نقدية، مبلغ ٢ مليون جنيه حصة الشركة في التأمينات الإجتماعية) تقديري لمكافأة قدرها أربعة أشهر من الأجر الأساسي في ٢٠٢٢/٧/١ للعاملين بالشركة.

- عدم تحميل الاستخدامات (المواد البترولية) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمبلغ ١,٤١٦ مليون جنيه قيمة إستهلاك بنوات البنزين والسولار عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لوحداث ومناطق الشركة المختلفة طبقاً للبيان الوارد من إدارة المراجعة بالشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) مبلغ ٥٤٦,٨٥٧ ألف جنيه قيمة تعويضات عن بدل نقدي وأجازات وقضايا عمالية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك رغم تضمين مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) لمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمواجهة قضايا عمالية عن رصيد الأجازات.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه مقابل الخصم من مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) بنفس المبلغ مع تدعيم المخصص بالشكل المناسب طبقاً للالتزام الحتمي والقانوني القائم.

- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ١٤ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت نحو ٧,١٤١ مليون جنيه.

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية ومنها معيار رقم (٢٤) ضرائب الدخل، ومعيار رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية وأثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٣٩٤ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

يتعين ضرورة الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدوري الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٦,٤٣٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، دون الأخذ في الاعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ البالغة نحو ٧,١٤١ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته، مع مراعاة العمر المتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الآخر.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٨٩,٢٢٦ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، نحو ٤٨,٠٠٤ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة، نحو ٢,٥٩٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية في ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه " يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً

لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل للإيرادات التالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١:

* مبلغ ٥٣,٦٧٤ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز).

* مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

يتعين حصر وقيّد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

الاستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم ما ورد ببرد الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلي:

* عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات.

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية.

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧).

* لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال الجدول الخاص بعدد الأسهم ونسبتها في رأس المال.

* لم يتضمن الإيضاح رقم (٥) الخاص بالأصول الثابتة الجدول الخاص برصيد الأصل ومجمع مخصص الإهلاك وصافي قيمة الأصل في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

* لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي:

● متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

● التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون طبقاً لما تقضى به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.

- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدني كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين

والتي تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٠٥٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتى يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاته الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوي ، إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٦,٣٣٣ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظتي الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد ومطحن الشركة الشرقية تتمثل في (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ٢,٦٢٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) ، والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الانتفاع، مع بذل العناية الكافية بموالاته الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بسرعة الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتره بعقود ابتدائية حيث ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضي الشركة بمواقعها المختلفة تقدر مساحتها بنحو ٦٦ ألف متر مربع.

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها وتسجيلها.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضي، مبانى، آلات، عدد وأدوات.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام لتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات، ومواد التعبئة والتغليف " فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٩٤٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة).

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة على مستوى كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- بلغ رصيد العملاء (المدين) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢,٣٨٢ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها البالغ نحو ٧,٦٥٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٧ عاماً، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة فى شأن القضايا التي إنتقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس الإدارة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.

بلغت الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١١,٦٨٥ مليون جنيه، وقد تضمنت نحو ٦,٢١٣ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مُرحلة يقابلها مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بنحو ٧٢٣ ألف جنيه، وقد لوحظ بشأن بعضها ما يلي:

* نحو ٣,٠٩٥ مليون جنيه قيمة عجوزات أرباب العهد منذ سنوات عديدة بعضهم تم إنهاء خدمتهم.

* نحو ٢,٩٨٧ مليون جنيه قيمة المستحق على النقراشي عويضة أرمانبوس، وشركة أمون للمقاولات والمرفوع بشأنهما قضايا صدر الحكم فيهما لصالح الشركة ولم ينفذ حتى تاريخه، رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ١٨/١٠/٢٠٢٢ بضرورة قيام الشركة بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والتي تخص شركة أمون للمقاولات والنقراشي عويضة أرمانبوس حفاظاً على أموالها.

يتعين موافقتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات ومتابعة القضايا خاصة وأن نسب الخصم المُستقطعة من بعض العاملين لا تتناسب مع المدة المتبقية لهم بالخدمة وتحديد الموقف المالي للعاملين الذين تم إنهاء خدمتهم، مع تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.

تحريراً في ١٥ / ٢ / ٢٠٢٣

مدير عام
نائب مدير الإدارة


(محاسب / ياسر مختار سيد)

وكيل وزارة
نائب اول مدير الإدارة


(محاسب/ عماد وجيه شحاتة)